African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 3, 2026
Page No: 215-230
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Measuring the Contribution of Public Revenues to Economic Growth in the Libyan Economy during the Period (2007–2025)

KaremaAlferjani Almaky *
Department of Economics, Faculty of Accounting, Gharyan University, Gharyan, Libya

قياس مدى مساهمة الإيرادات العامة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2007 – 2025)

أ. كريمة الفرجاني المكي *
قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة غريان، غريان، ليبيا

*Corresponding author: Karema.almaky@uoz.edu.ly

Received: April 15, 2026	Accepted: July 12, 2026	Published: July 22, 2026

Abstract:

This study investigates the contribution of public revenues namely oil revenues, tax revenues, customs duties, and other public revenues to economic growth, as measured by Gross Domestic Product (GDP), in the Libyan economy over the period 2007–2025. To achieve the study objectives, the Ordinary Least Squares (OLS) econometric approach was employed, and the data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The empirical findings demonstrate a strong positive relationship between total public revenues and GDP. Oil revenues were identified as the primary driver of economic growth, underscoring the continued dependence of the Libyan economy on hydrocarbon revenues and highlighting its rentier characteristics. Conversely, customs duties exhibited a negative association with GDP, suggesting that the existing customs framework may constrain economic performance. The results further indicate that tax revenues did not exert a statistically significant effect on GDP throughout the study period, reflecting the limited effectiveness of the prevailing tax policy in promoting economic growth. Although the contribution of other public revenues was relatively modest, these revenues nonetheless exerted a positive and direct influence on GDP. In light of these findings, the study recommends implementing comprehensive fiscal reforms aimed at reducing the economy's reliance on oil revenues through the diversification of public revenue sources. It further advocates enhancing the efficiency and effectiveness of the tax system, reforming customs policies to facilitate economic activity and trade, and strengthening non-oil revenue streams to improve fiscal resilience. Collectively, these measures are expected to promote fiscal sustainability and support inclusive, long-term economic growth in Libya.

Keywords: Public Revenues, Economic Growth, Gross Domestic Product, Libyan Economy, Oil Revenues, Ordinary Least Squares.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة الإيرادات العامة ممثلةً بالإيرادات النفطية، الضريبية، وبعض الإيرادات الأخرى على رأسها الرسوم الجمركية، في النمو الاقتصادي ممثلًا بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2007 – 2025)، من خلال النموذج القياسي المتمثل في طريقة المربعات الصغرى (*OLS*)، باستخدام البرنامج الإحصائي (*SPSS*). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية جدًا بين الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الإيرادات العامة. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن الإيرادات النفطية سيطرت بشكل مطلق على نسبة المساهمة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، بينما كان الأثر سلبي للرسوم الجمركية على الناتج. من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى فشل السياسة الضريبية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالإيرادات الأخرى فبالرغم من أن مساهمتها كانت محدودة ولكن هذه المساهمة كانت مباشرة في دعم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي. خلال فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تقليل الاعتماد على قطاع النفط، إصلاح النظام الضريبي، مراجعة السياسات الجمركية، وتفعيل الإيرادات غير النفطية. بالإضافة إلى بعض التوصيات الأخرى التي تفيد في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد الليبي، الإيرادات النفطية، طريقة المربعات الصغرى.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

يقاس تقدم الدول وتطورها من خلال معدلات النمو الاقتصادي لديها، لذلك فإن الدول على اختلاف مستويات تطورها وتقدمها تهتم بالرفع من مستويات النمو الاقتصادي لديها، من خلال النهوض بمعدلات الناتج المحلي الإجمال، ويأتي ذلك من خلال الاهتمام بمصادر إيراداتها العامة، والسعي إلى عمليات التنويع الاقتصادي، من أجل تنويع مصادر الدخل لديها، لكي تعمل على إيجاد قاعدة اقتصادية قوية تمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سوف ينعكس في النهاية في خلق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي بشكل عام. وتحتل الإيرادات العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد الليبي لما لها من تأثير واضح في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي على النمو الاقتصادي. وتشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، نظرًا لأن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي أحادي المصدر تقريبًا، ويعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، والذي تحتل نسبة مساهمته النصيب الأكبر من الإيرادات العامة للدولة.

وفي الدول التي تعاني من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل يكون من الضروري أن تعمل على اتباع سياسات رشيدة تستفيد من خلالها من هذا المورد القابل للنفاذ في أي وقت، من خلال توسيع القاعدة الصناعية التي تستند إلى هذا المورد، من تحقيق الاستفادة المثلى منه.

مشكلة الدراسة:

تُعد الإيرادات العامة من أهم القنوات التي دعم عمليات النمو الاقتصادي للدول، وبالتالي رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وفي الاقتصاد الليبي تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير جدًا على الصادرات من النفط الخام.

وبالرغم من تنامي حجم الإيرادات العامة (خاصةً النفطية منها)، إلا أن مستويات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي لازالت منخفضة نوعًا ما، مقارنةً بذلك النمو المتزايد في تلك الإيرادات، وهذا ما يبرز وجود مشكلة ارتباط الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي بالصادرات من النفط الخام، الأمر الذي لا يضيف شيئًا إلى عمليات التنمية والنمو في الاقتصاد الليبي. وتتلخص مشكلة هذه الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الإيرادات العامة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2025)؟

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2007 – 2025).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد المواضيع المهمة في الاقتصاد الليبي، ألا وهو الوقوف على الدور الكبير الذي تلعبه الإيرادات العامة من دور واضح في دعم الاقتصاد الليبي، في إشارة إلى ضرورة العمل على توسيع قاعدة مصادر الإيرادات العامة، من أجل الرفع من معدلاتها، وذلك من خلال توسيع القاعدة الصناعية وتمويل عمليات التنويع الاقتصادي، في محاولة للرفع من مساهمة الإيرادات العامة، وبالتالي النهوض بمستويات الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإيرادات العامة بنوعيها (النفطية وغير النفطية) في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الإيرادات العامة في دعم الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشرات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وأهمية تعزيزها من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، من أجل الوصول إلى مرحلة الخروج من هيمنة القطاع النفطي على كامل نواحي الاقتصاد الليبي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج القياسي التحليلي، حيث سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وسوف يتم أيضاً اختيار الصيغة الدالية المناسبة التي تتلاءم مع الهدف من هذه الدراسة. وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل تقدير هذه العلاقة كميًا.

الدراسات السابقة:

1- دراسة البشتي (2024) بعنوان: قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2022)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وبين النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2022). واستخدمت هذه الدراسة نموذج قياسي باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، باستخدام البرنامج الإحصائي (E- views). وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الضرائب غير النفطية وبين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي للنمو الاقتصادي، وأن معامل الارتباط بينهما ضعيف خلال فترة الدراسة. بينما توجد علاقة تكامل مشترك قصير وطويل الأمد بين والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

2- دراسة الأربش (2024) بعنوان: قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2020)، هدفت إلى تحليل أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في الإنفاق العام والضرائب كأحد فروع الإيرادات العامة. واستخدمت الدراسة أدوات التحليل الإحصائي والقياسي كاختبارات جذر الوحدة للكشف عن استقرارية المتغيرات محل الدراسة، واختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية (ARDL) لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمها. وتوصلت الدراسة إلى أن للضرائب تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتأثير إيجابي في الأجل القصير.

3- دراسة العقون (2024) بعنوان: أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 – 2022). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف التطور الذي شهدته الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشر للنمو الاقتصادي، كما استخدمت النموذج القياسي متمثلًا في نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL), وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

4- وفي دراسة أبو شاح، سحيب (2023) بعنوان: دور الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2015). هدفت هذه الراسة إلى تحديد دور الإيرادات النفطية كجزء مهم من الإيرادات العامة في دعم التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة المدروسة. وأكدت الدراسة على ضعف العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل بسبب سوء استغلال العائدات النفطية في ليبيا، بالإضافة إلى ضعف العوائد النفطية بسبب الظروف التي عاشتها ليبيا خلال فترة الدراسة.

5- وفي دراسته قام بن شرشار (2021)، بتقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010 – 2020)، مستخدمًا في ذلك المنهج القياسي المتمثل في جملة من الأدوات التحليلية والرياضية، كمعادلات الإتجاه العام، وبعض الأدوات الإحصائية، من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (E- views). وتوصلت الدراسة إلى أن حوالي (93%) التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى التغير في الإيرادات العامة مجتمعةً.

6- دراسة إنبية (2014)، بعنوان الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2012). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإيرادات العامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المذكورة، واستخدمت المنهج الوصفي للبيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة، إضافةً إلى التحليل القياسي للعلاقة الدالية بين تلك المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة بشقيها النفطية وغير النفطية لها دور فعال في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي مما يبرز دورها

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في تنمية الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة بشقيها النفطية وغير النفطية. وأوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة مستقبلية تعمل على تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية للخروج بالاقتصاد الليبي من سيطرة القطاع النفطي.

7- وفي دراسة عبد القادر (2018) بعنوان: أثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000 – 2018). تمت دراسة أثر العائدات النفطية كأحد أهم المكونات الهامة للإيرادات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي من بينها النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراسة التطور الحاصل في متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل علاقات الارتباط بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولًا: الإيرادات العامة

1- تعريف الإيرادات العامة:

تُعد الإيرادات العامة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة والقيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل المورد المالي الذي تحصل عليه السلطة العامة بصفة منتظمة بهدف تحقيق المصلحة العامة. وقد اهتم فقهاء المالية العامة بتحديد مفهوم الإيرادات العامة، حيث عرّفها الوادي بأنها "المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة بقصد تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (الوادي، 2007: 41). ويُستفاد من هذا التعريف أن الإيرادات العامة لا تُحصّل لغرض الربح، وإنما لخدمة المجتمع ككل.

كما عرّفها الحاج بأنها "مجموعة الموارد المالية التي تدخل إلى خزينة الدولة بصفة قانونية ودورية من أجل تمويل النفقات العامة". (الحاج، 2009: 29). ويؤكد هذا التعريف على الصفة القانونية للإيرادات العامة، حيث لا يجوز تحصيلها إلا استنادًا إلى تشريع قانوني يحدد مصدرها وقيمتها وطريقة جبايتها، وهو ما يميزها عن الإيرادات الخاصة.

ومن منظور الاقتصاد الكلي، تمثل الإيرادات العامة أداة فعالة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال إعادة توزيع الدخل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويشير البطريق إلى أن تطور مفهوم الإيرادات العامة ارتبط بتطور دور الدولة، حيث انتقل من دور الحارس إلى دور الدولة المتدخلة اقتصاديًا واجتماعيًا (البطريق، 1985: 52).

2- الأهمية الاقتصادية للإيرادات العامة:

تُعد الإيرادات العامة عنصرًا أساسيًا في تمويل النفقات العامة، إذ تمكّن الدولة من القيام بوظائفها المختلفة دون اللجوء المفرط إلى القروض. ويرى المهايني وآخرون أن كفاءة النظام الإيرادي تسهم في تحقيق التوازن المالي وتقليل عجز الموازنة العامة (المهايني وآخرون، 2011: 88).

كما تلعب الإيرادات العامة دورًا مهمًا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل، خاصة عبر الضرائب التصاعدية. ويؤكد الوادي أن هذا الدور يُعد من أهم الأدوار الحديثة للمالية العامة في الاقتصادات المعاصرة (الوادي، 2007: 171).

وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم الإيرادات العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يمكن للدولة تعديل حجم الإيرادات عبر السياسة الضريبية لمواجهة التقلبات الاقتصادية. ويشير البطريق إلى أن هذا الدور برز بوضوح بعد الأزمات الاقتصادية العالمية (البطريق، 1985: 94).

3- أنواع الإيرادات العامة:

تنقسم الإيرادات العامة إلى الإيرادات السيادية وغير السيادية نوجزها فيما يلي:

أ- الإيرادات السيادية

تُعرف الإيرادات السيادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة استنادًا إلى سلطتها وسيادتها، دون تقديم مقابل مباشر للممول. وتُعد الضرائب والرسوم من أهم هذه الإيرادات. ويمثل هذا النوع من الإيرادات المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة في معظم الدول (الحاج، 2009: 65). وتنقسم إلى:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- الضرائب:

تُعد الضرائب أهم أنواع الإيرادات العامة وأكثرها شيوعًا، حيث تُفرض على الأفراد والمؤسسات بقوة القانون دون مقابل مباشر. ويعرّف الوادي الضريبة بأنها «فريضة نقدية تفرضها الدولة جبرًا على الأفراد للمساهمة في الأعباء العامة» (الوادي، 2007، 91).

وتتميز الضرائب بعدة خصائص، من أهمها الجبرية وعدم وجود مقابل مباشر، إضافة إلى كونها أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مبدأ المقدرة التكليفية. ويؤكد البطريق أن الضريبة لم تعد وسيلة مالية فقط، بل أداة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت (البطريق، 1985: 110).

- الرسوم

تُعد الرسوم من الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمة عامة تقدمها للفرد، مثل رسوم الجوازات أو التراخيص. ويشير الحاج إلى أن الرسوم تختلف عن الضرائب بوجود مقابل مباشر نسبي، وإن لم يكن مكافئًا تمامًا لقيمتها (الحاج, 2009: 73).

ب- الإيرادات غير السيادية

تشمل الإيرادات غير السيادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة دون الاعتماد على سلطتها الجبرية، وإنما من خلال نشاطها الاقتصادي أو ملكيتها لبعض الموارد. يزداد هذا النوع من الإيرادات أهميةً في الدول الريعية (المهايني وآخرون، 2011: 121).

- إيرادات أملاك الدولة

تشمل هذه الإيرادات العوائد المتأتية من استغلال أملاك الدولة العامة والخاصة، مثل عوائد الأراضي والمشروعات العامة. وتمثل هذه الإيرادات مصدرًا مهمًا، خاصة في الدول التي تمتلك موارد طبيعية واسعة (الوادي، 2007: 134).

- القروض العامة

تلجأ الدولة إلى القروض العامة لسد العجز المؤقت في الموازنة، سواء من الداخل أو الخارج. وقد يؤدي الإفراط في استخدام القروض إلى أعباء مالية مستقبلية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي (البطريق، 1985: 145).

- الغرامات والجزاءات المالية

تُعد الغرامات والجزاءات المالية من الإيرادات غير السيادية التي تحصل عليها الدولة نتيجة مخالفة الأفراد للقوانين والأنظمة السارية. وهذا النوع من الإيرادات لا يُقصد به تحقيق مورد مالي بقدر ما يهدف إلى الردع وضمان احترام القواعد القانونية، إلا أنه يُدرج ضمن الإيرادات العامة بحكم دخوله إلى الخزينة العامة (الحاج، 2009: 81).

- التبرعات والهبات

تشمل التبرعات والهبات ما تحصل عليه الدولة من أموال أو أصول دون مقابل، سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الدول الأخرى. وهذا النوع من الإيرادات غير منتظم ولا يمكن الاعتماد عليه كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة، لكنه قد يساهم في دعم بعض البرامج التنموية أو الاجتماعية (الوادي، 2007: 141).

- الإيرادات النفطية والموارد الطبيعية

تُعد الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط، من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدول الريعية. وقد يؤدي الاعتماد المفرط على هذا النوع من الإيرادات إلى اختلال الهيكل المالي والاقتصادي، خاصة في ظل تقلب الأسعار العالمية (البطريق، 1985: 158).

ويعتبر تنويع مصادر الإيرادات العامة ضرورة ملحّة لتقليل المخاطر المرتبطة بتذبذب الإيرادات النفطية، وتحقيق استدامة مالية على المدى الطويل (المهايني وآخرون،2011: 129).

ثانيًا: الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة، كما يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود دولة معينة. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقياسًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي ومستوى الرفاهية الاقتصادية، ومع ذلك فهو ليس خاليًا من الانتقادات، فهو لا يأخذ في الاعتبار توزيع الثروة بين السكان، أو العوامل البيئية، أو جودة الحياة، لذلك تستخدم بعض الدول مؤشرات إضافية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات الاستدامة البيئية لتقديم صورة أكثر شمولية عن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة سنة داخل حدود الدولة ". (عريقات، 2004: 70)

كما يعرف بأنه "مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد فقد خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون العناصر الإنتاجية ". (العبادي، 2000: 28)

كما يُعرف بأنه "قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب" (نزار، 2001: 170).

كما عرفه (علي، 2009 :38) بأنه "مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تم تلقيها من العمالة ورأس المال والأرض، وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات".

2- استخدامات الناتج المحلي الاجمالي:

يعبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها خبراء الاقتصاد لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة، وكذلك التنبؤ بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير، ومن ناحية أخرى يستخدم هذا المؤشر لمقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول. وتكمن أهمية احتساب الناتج المحلي الإجمالي في أنه يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة، حيث تشير الزيادة في قيمته إلى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل، مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان. ويُقاس الناتج المحلي الإجمالي بعملة الدولة المحلية، وعندما يتم مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من دولة، يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية له بعملة موحدة، لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية بين الدولتين (صندوق النقد الدولي، 2018).

3- أهمية الناتج المحلي الاجمالي:

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً يحدد الكثير من الحقائق تتمثل في (الهادي، 2016: 8):

أ- متابعة التقلبات الاقتصادية بمختلف آجالها مما يعمل على الكشف عن الرخاء أو الركود في الاقتصاد، وكذلك علاقته بمتغير العمل عند دراسة التغيرات في مستوى التشغيل وحجم الإنتاج، والوصول إلى أدنى المستويات من البطالة وبنسب لا تتجاوز (5%- 6%) من مجموع القوى العاملة، باعتباره من المؤشرات المهمة في إعداد السياسات الخاصة بالنمو السكاني وتحديد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- معرفة حالة الاقتصاد ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى، من حيث التخلف والتقدم في كفاءة النمو، بالإضافة إلى معرفة التحول الهيكلي العام، ويمكن الاعتماد عليه أيضًا في تحديد الفجوة وحجم التفاوت في الدخول بين الفئات الاجتماعية، فإذا زادت نسبة مساهمة الدخول (الأجور والمرتبات والحوافز) في القيمة المضافة الكلية للاقتصاد، فهذا يؤكد على سياسة توزيع الدخول لصالح الفئات محدودة الدخول، أما إذا كان توزيع الناتج متجهاً نحو (الفوائد والأرباح والإيجارات)، فهذا يدل على دعم أصحاب الدخول المرتفعة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التراكم الرسمالي.

ج- يساعد صانعي السياسات وراسمي الخطط الاقتصادية في المستقبل على يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة، كما يعكس الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التي تم إنتاجها داخل حدود دولة معينة، ويعتبر مقياسًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي ومستوى الرفاهية الاقتصادية، ومع ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي ليس خاليًا من الانتقادات فهو لا يأخذ في الاعتبار توزيع الثروة بين السكان، أو العوامل البيئية، أو جودة الحياة، لذلك تستخدم بعض الدول مؤشرات إضافية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات الاستدامة البيئية لتقديم صورة أكثر شمولية عن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

د. التقريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية، وتشخيص الوضع الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة بين القطاعين العام والخاص، والكشف عن أي القطاعات أكثر سيطرة (الاقتصاد الفردي أو الجماعي).

4- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

توجد العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في ما يلي:

1- طريقة القيمة المضافة: وفي هذه الطريقة تكون قيمة الناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية للسلع النهائية دون أن يتم احتساب قيم السلع الوسيطة والأولية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأنه تم احتسابها ضمن قيم السلع النهائية. (داوود، 2001: 55)

2- طريقة الدخل: الدخل المحلي هو عبارة عن تحويل عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، وتشمل هذه العناصر الأجور والمرتبات والأرباح والفوائد والإيجارات. (الحبيب، 1994: 62)

3- طريقة الإنفاق: وفقًا لهذه الطريقة يتم احتساب الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وغير المعمرة، ويتم كذلك احتساب الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية والمخزون السلع. (رشيد، 2010: 113).

المبحث الثاني: تحليل مدى مساهمة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2007 – 2025):

من خلال النظرية الاقتصادية، يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بعدة متغيرات اقتصادية ومالية، وبناءً على ذلك، تم صياغة نموذج قياسي يضم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وهو أحد المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، ومجموعة من الإيرادات الليبية العامة كمُتغيرات مستقلة خلال الفترة (2007-2025م)، وسوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لدراسة مدى تأثير أحد المتغيرين بتغير الأخر، وتم أيضاً اختيار الصيغة الدالية المناسبة التي تتلاءم مع الهدف من هذه الدراسة. وكذلك تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل تقدير هذه العلاقة كميًا، وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (NGDP) والمتغيرات المستقلة (CR , OR , TR , ORV) حيث أن:

(NGDP): الناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الجارية – المتغير التابع

OR : الإيرادات النفطية الليبية – المتغير المستقل الأول

CR: إيرادات الرسوم الجمركية الليبية – المتغير المستقل الثاني

TR: الضرائب – المتغير المستقل الثالث

ORV: الإيرادات الليبية الأخرى وتشمل:

(إيرادات الاتصالات، إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي، أرباح المصرف المركزي، إيرادات واردة من مراقبات الخدمات المالية بالمدن الليبية، مثل رسوم الجوازات وتمليك السيارات والغرامات وغيرها .....)

وعليه فإن الصيغة الضمنية لنموذج الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي :

$$(NGDP) = f\ (CR , OR , TR , ORV)$$

وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تأخذ معادلة الانحدار المتعدد الشكل التالي:

$$(NGDP) = B_0 + B_1\ (OR) + B_2(CR) + B_3\ (TR) + B_4\ (ORV) + ui$$

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حيث أن:
B_0: الحد الثابت: هو القيمة التي يبدأ منها النموذج عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.
$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار الجزئية، وتقيس الأثر الحدي لكل متغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي مع تثبيت بقية المتغيرات.
ui: حد الخطأ العشوائي
1- فرضيات النموذج عند مستوى معنوية ($\propto = 0.05$)
أ. الفرض الصفري H0: لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (NGDP) والمتغيرات المستقلة (CR , OR , TR , ORV) حيث $R = 0$
ب. الفرض البديل H1: توجد علاقة بين المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (NGDP) والمتغيرات المستقلة (CR , OR , TR , ORV) حيث $R \neq 0$
- فإذا كانت Sig أكبر من 0.05 نقبل الفرض الصفري H0
- وإذا كانت Sig أقل من 0.05 نرفض الفرض الصفري H0 ونقبل الفرض البديل H1.
2- وللحصول على نتائج تقدير أثر الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية، إيرادات الرسوم الجمركية، إيرادات الضرائب، الإيرادات الأخرى) على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2007-2025م)، سوف يتم اجراء بعض التحليلات والاختبارات الاحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss(26) ومن هذه التحليلات الاتي .
أ. اختبار معنوية معامل ارتباط بيرسون: Pearson Correlation Coefficient Significance Test
يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة خطية حقيقية بين متغيرات الدراسة، حيث تعتبر العلاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة `Sig` أقل من 0.05.
ب. اختبار القدرة التفسيرية للنموذج R^2 : (R^2 Test / Coefficient of Determination Test)
يقيس هذا الاختبار نسبة التباين في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، حيث كلما ارتفعت نسبته كانت القوة التفسيرية أكبر.
ج. اختبار نموذج الانحدار المقدر: Estimated Regression Model Adequacy Test
هذا الاختبار يعمل على التقييم الشامل لجودة النموذج إحصائياً واقتصادياً، وذلك من خلال فحص منطقية إشارات المعاملات واتساقها مع الأسس النظرية، ويُستخدم هذا الاختبار للتأكد من ملاءمة النموذج لتفسير الظاهرة ودعمه لعملية اتخاذ القرار.
د. اختبار المعنوية الكلية F-test
يختبر الدلالة الإحصائية للنموذج ككل، أي مدى صلاحية جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، ويُعد هذا النموذج صالحاً إحصائياً إذا كانت قيمة `Sig` لاختبار F أقل من 5%.
هـ. **اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي (Durbin – Watson)**
هو اختبار إحصائي يكشف وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين بواقي نموذج الانحدار.
و. **اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.**
يُستخدم اختبار معامل تضخم التباين VIF للتحقق من وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.
ز. اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test.
يستخدم هذا الاختبار للتحقق من أن بواقي نموذج الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.
أولاً / اختبار معنوية معامل الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط بيرسون).
يُستخدم تحليل الارتباط المتعدد لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية المشتركة بين عدد من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع في آن واحد، ويعبّر عن ذلك بمعامل الارتباط المتعدد (R) الذي تتراوح قيمته بين 0 و1، حيث تعكس القيمة الأقرب إلى 1 وجود علاقة خطية قوية بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مجتمعة. والجدول رقم (1) يبين لنا نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (1): اختبار معنوية معامل الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط بيرسون)

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	sig - p.value	القرار
الناتج المحلي الإجمالي. الإيرادات النفطية	0.853**	0.000	معنوي
الناتج المحلي الإجمالي. الرسوم الجمركية	-0.036-	0.884	غير معنوي
الناتج المحلي الإجمالي. إيرادات الضرائب	0.569*	0.011	معنوي
الناتج المحلي الإجمالي. الإيرادات الأخرى	0.418	0.075	غير معنوي

****معامل الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)**
***معامل الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)**

من خلال الجدول رقم (1) لاختبار معنوية معامل الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط بيرسون)، نجد أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة تختلف قوتها واتجاهها حسب نوع الإيراد كما يلي:

1. علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الإيرادات النفطية:

بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.853**) وهو ارتباط موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، وذلك يشير إلى وجود علاقة طردية قوية جداً بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي الليبي، وهذه العلاقة متوقعة في الاقتصاد الليبي لأنه اقتصاد ريعي، حيث يشكل النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فأي ارتفاع في الإيرادات النفطية الليبية ينعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

2. علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الإيرادات الضريبية:

ظهر معامل ارتباط بيرسون بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية (0.569*)، وهو ارتباط وموجب وذو دلالة إحصائية عند (5%)، وهذا يبين لنا أن زيادة الحصيلة الضريبية تعكس اتساع القاعدة الاقتصادية والنشاط التجاري، مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأثر يعتبر أقل من الإيرادات النفطية، لأن الضرائب في الدول الريعية مثل ليبيا غالباً لا تمثل المورد الرئيسي للإيرادات العامة.

3 . علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الإيرادات الأخرى:

بلغ معامل ارتباط الناتج المحلي الإجمالي مع الإيرادات الأخرى (0.418) موجب لكنه غير دال إحصائياً عند (5%)، مما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية، وهذا يدل ذلك على أن الإيرادات الأخرى (إيرادات الخدمات والرسوم المتنوعة) محدودة الحجم، ولا تؤثر بشكل مباشر وملحوظ على الناتج المحلى الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

4. علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع إيرادات الرسوم الجمركية:

بينت نتائج اختبار بيرسون أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الرسوم الجمركية قد بلغ (-0.036)، وهذا يبين أن العلاقة عكسية ضعيفة جداً بين المتغيرين وغير معنوية، مما يعني أنه لا يمكن الجزم بوجود أثر سلبي للرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي، وقد يكون ذلك بسبب أن حجم الواردات والرسوم المفروضة عليها محدود، أو أن أثر هذه الإيرادات يظهر على المدى الطويل وليس على المدى القصير الذي تغطيه بيانات هذه الدراسة.

نستنتج من **اختبار معنوية معامل الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط بيرسون)** لمتغيرات الدراسة أن المحرك الأساسي للناتج المحلي الاجمالي هو الإيرادات النفطية، تليها الإيرادات الضريبية بدرجة أقل، بينما بقية الإيرادات لا تظهر أثراً معنوياً منفرداً.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانيا / اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد R^2).

معامل التحديد (R^2) هو مقياس إحصائي يوضح مدى قدرة النموذج المقترح على تفسير التغيرات الحاصلة في الظاهرة الاقتصادية المدروسة، حيث تعكس القيمة المرتفعة لـ R^2 قوة تفسيرية أكبر للمتغيرات المستقلة، بينما القيمة المنخفضة تشير إلى وجود عوامل أخرى خارج النموذج تفسر الجزء المتبقي من التباين. والجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار معامل التحديد **R^2**.

جدول رقم (2): اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد R^2)

المقياس	النسبة / القيمة
معامل الارتباط المتعدد R	%94.2
معامل التحديد R Square	%88.7
معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	%85.5
الخطأ المعياري للتحديد Std. Error of the Estimate	45323.8

من خلال الجدول رقم (2) يتبين ما يلي:

1.معامل الارتباط المتعدد:

ظهرت نسبة معامل الارتباط المتعدد $R = 94.2\%$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية جداً بين الناتج المحلي الإجمالي الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية , إيرادات الضرائب , إيرادات الرسوم الجمركية , الإيرادات الأخرى) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مرتبطة بقوة بالمتغير التابع.

2.معامل التحديد:

بينت نتائج الجدول رقم (2) أن نسبة معامل التحديد ($R^2=88.7\%$)، وهذا يعني أن (88.7%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتم تفسيرها من خلال التغيرات في الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية، الضريبية، الجمركية، والإيرادات الأخرى) المدخلة الداخلة في النموذج.

3.معامل التحديد المعدل:

يتضح لنا من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل التحديد قد بلغت (85.5%)، وذلك بعد تصحيح أثر استخدام 4 متغيرات تفسيرية، حيث تبين أن الفارق بسيط بين معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل وهو (3.2%)، مما يشير إلى غياب مشكلة التضخم، أي أن المتغيرات المستقلة الاربعة (الإيرادات النفطية، الضريبية، الجمركية، والإيرادات الأخرى)، ذات محتوى تفسيري حقيقي ومشترك مع المتغير التابع، وليست متغيرات دخيلة ترفع (R^2) بشكل مصطنع.

4.الخطأ المعياري للتقدير:

ظهرت قيمة الخطأ المعياري للتقدير (45323.83)، وهذه القيمة تمثل متوسط الخطأ المتوقع بين القيم الفعلية للناتج المحلي والقيم المقدرة من النموذج، فكلما انخفضت النسبة المئوية للخطأ المعياري إلى المتوسط، دل ذلك على ارتفاع دقة التقدير وانخفاض تباين البواقي، وعليه فإن صغر قيمة الخطأ المعياري مقارنةً بحجم الناتج المحلي بالدراسة الحالية يعكس قوة الأداء التنبؤي للنموذج وموثوقية استخدامه في التحليل الكمي .

ومن خلال نتائج **اختبار معامل التحديد** نستنتج أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية بلغت (85.5%) حسب معامل التحديد المعدل، مما يشير إلى أن الإيرادات العامة وخاصة (الإيرادات النفطية والضريبية)، هي المحدد الرئيسي لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، بينما النسبة المتبقية البالغة (14.5%) تُعزى لعوامل أخرى لم يشملها النموذج .

ثالثاً / اختبار نموذج الانحدار المقدر (معنوية معاملات الانحدار المقدر).

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة إشارات وقيم معاملات الانحدار، والجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول (3): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد

المتغيرات	المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائية اختبار t	sig - p.value
الحد الثابت	B0	4443.59	-0.202	0.843
الإيرادات النفطيةOR	B1	2.120	6.398	0.000
إيرادات الرسوم الجمركية CR	B2	-102.800	-2.306	0.037
الإيرادات الضريبية TR	B3	35.470	1.694	0.112
الإيرادات الأخرىORV	B4	3.570	2.740	0.016

من خلال مخرجات الجدول رقم (3) يتضح لنا الاتي:

1. الحد الثابت :

أظهر نموذج الانحدار المقدر أن معامل الحد الثابت غير معنوي إحصائياً ، حيث ظهرت قيمة (Sig. = 0.843)، مما يعني أن النموذج يفسر الناتج المحلي بشكل جيد من خلال المتغيرات المستقلة قيد الدراسة دون الحاجة إلى مكون ثابت مؤثر.

2. الإيرادات النفطية :

بلغ معامل انحدار الإيرادات النفطية (2.120)، بدلالة إحصائية عالية (Sig. = 0.000) عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يبين أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (2.120) ، مع ثبات العوامل الأخرى ، وأن هذه المعنوية الإحصائية تؤكد الدور المحوري الذي يلعبه القطاع النفطي كمحرك أساسي للنمو في الاقتصاد الليبي.

3. إيرادات الرسوم الجمركية:

بينت نتائج نموذج الانحدار المقدر وجود علاقة عكسية بين إيرادات الرسوم الجمركية الليبية والناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل انحدار إيرادات الرسوم الجمركية (-102.806)، بدلالة معنوية إحصائية عند مستوى 5% (Sig. = 0.037) مما يشير إلى أن زيادة العبء الجمركي تؤثر سلباً على الناتج المحلي، وقد يعود سبب هذه العلاقة العكسية ارتفاع تكاليف الواردات والمدخلات الإنتاجية، مما يسبب في ضعف الاستثمار والنشاط التجاري، فينعكس ذلك انخفاضاً في الناتج المحلي.

4. إيرادات الضرائب:

أظهرت نتائج نموذج الانحدار المقدر وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل انحدار الإيرادات الضريبية (35.470)، بدلالة غير معنوية إحصائية عند مستوى 5% (Sig. = 0.112)، وهذا الأثر الموجب غير معنوي إحصائياً، يعني أن النظام الضريبي الحالي في الاقتصاد الليبي لم يصل إلى مستوى يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وقد يكون السبب في ذلك الى ضيق القاعدة الضريبية أو ضعف كفاءة التحصيل الضريبي.

5. الإيرادات الأخرى:

من خلال نتائج نموذج الانحدار المقدر بلغة قيمة معامل انحدار الإيرادات الاخرى (3.570)، بدلالة إحصائية (Sig. = 0.016) عند مستوى (5%)، وهذا يبين وجود أثر موجب ومعنوي، وإن كان أقل من الإيرادات النفطية، مما يعكس مساهمة الموارد غير النفطية المتنوعة في دعم الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

رابعاً / اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدارANOVA (اختبار فيشرF) .

يستخدم اختبار F لمعرفة معنوية نموذج الدراسة، حيث يعمل هذا الاختبار على الفروض الإحصائية التالي :

الفرض العدمي H0: نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرض البديل H1: نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي).

والجدول رقم (4) يبين المعنوية الكلية لنموذج الدراسة (اختبار فيشرF) .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (4): نتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار ANOVA (اختبار فيشر F)

مجموع مربعات ss	متوسط المربعات	F المحسوبة	sig - p.value
2.257	5.643	27.472	0.000
2.876	2054250016	-	-
2.545	-	-	-

يتضح لنا من نتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار باستخدام اختبار فيشر F) الآتي:

1. بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (27.472)، وهي قيمة مرتفعة تعكس تفوق التباين المفسر بواسطة النموذج على التباين غير المفسر. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة تسهم بشكل فعال في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

2. بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار فيشر (0.000)، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (5%)، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بمعنوية النموذج ككل.

أي أن واحداً على الأقل من معاملات المتغيرات المستقلة الأربعة (الإيرادات النفطية، إيرادات الرسوم الجمركية، إيرادات الضرائب، والإيرادات الأخرى) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يدل على وجود تأثير مجتمع ذي دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي

خامساً / اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي (Durbin – Watson):

إن وجود مشكلة الارتباط الذاتي تعني أن بواقي نموذج الانحدار غير مستقلة وهذا يعني ان نتائج اختبارات (T , F , R^2) أكبر من قيمتها الحقيقة وبذلك يكون قرار توافق نموذج الانحدار مشكوك في صحته، والجدول رقم (5) يبين لنا نتائج اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي.

الجدول (5): نتائج اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي

عدد المتغيرات المستقلة	درجات حرية الخطأ	قيمة اختبار(Durbin – Watson)
4	14	2.071

ومن نتائج الجدول رقم (5) يتضح لنا أن قيمة (WD = 2.071)، ولمعرفة هل توجد مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه، تم استخراج القيم الحرجة من جدول القيم الحرجة لـــــ (WD) عند مستوى معنوية (5%) ، حيث ظهرت القيمة الدنيا (dL = 0.632)، بينما ظهرت القيمة العليا (du = 2.030)، وبما أن قيمة إحصاء WD المحسوبة = (2.071) سوف يتم التعويض وفقاً للقاعدة الأتية (WD < 4 - dL) < 2) بقيم (du ، WD) نحصل على الاتي:

$$(2 < 2.071 < 3.368) = (2 < 2.071 < 4 - 0.632)$$

وعليه ففي هذه الحالة يمكن القول أن بواقي نموذج الانحدار مستقلة و لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي.

سادساً / اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

يُستخدم اختبار معامل تضخم التباين VIF للتحقق من وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، فعند ظهور الازدواج الخطي يؤدي ذلك إلى عدم استقرار تقديرات معاملات الانحدار وصعوبة تفسيرها، و يتم الكشف عن الازدواج الخطي بحساب قيمة VIF لكل متغير مستقل ، حيث إذا كانت قيمة VIF أقل من 5، فذلك يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي أو ضعفها إلى درجة لا تؤثر على النتائج ، والعكس صحيح. والجدول رقم (6) يوضح نتائج قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات الداخلة في النموذج.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (6): قيم معامل تضخم التباين (VIF)

المتغير	VIF	معامل الازدواج الخطيTolerance
الإيرادات النفطية	1.605	0.623
إيرادات الرسوم الجمركية	1.801	0.555
إيرادات الضرائب	2.742	0.365
الإيرادات الأخرى	1.189	0.841

من خلال نتائج اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، نلاحظ أن قيم معامل تضخم التباين VIF ومعامل التسامح Tolerance للمتغيرات المستقلة تدل على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، وذلك لان جميع قيم VIF أقل من 5، وتراوحت قيمVIF بين (1.189) للإيرادات الأخرى و(2.742) لإيرادات الضرائب، وهذا يعني أن درجة الارتباط بين كل متغير وبقية المتغيرات المستقلة ضعيفة ولا تؤدي إلى تشويه تقديرات المعاملات.

كما بينت نتائج الاختبار أن قيم التسامح **Tolerance** المقابلة مرتفعة نسبياً، وتتراوح بين (0.365) و(0.841)، وهي أعلى من الحد الحرج (0.2)، ما يؤكد استقلالية المتغيرات بشكل كافٍ.

وعليه فإن قيم معاملات الانحدار المقدر (للإيرادات النفطية، الجمركية، الضريبية، والإيرادات الأخرى) على الناتج المحلي يعكس تأثيرها الحقيقي، وليس ناتجاً عن تداخل إحصائي بين هذه المتغيرات.

سابعاً / اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test.

يمكن اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار باستخدام اختباري كولموغوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov و شابيرو-ويليك Shapiro-Wilk. ويتم ذلك وفق الفرضيتين الآتيتين:

- **الفرضية الصفرية H0:** البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك عندما تكون قيمة الدلالة P-value أكبر من 5%.
- **الفرضية البديلة H1:** البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك عندما تكون قيمة الدلالة P-value أقل من 5%.

والجدول رقم (7) يبين نتائج اختباري اعتدالية بواقي عملية الانحدار.

جدول (7): اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig (P. value)	Statistic	Df	Sig (P. value)
الباقي المعياري	0.107	19	.200	.963	19	.626

من خلال نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي بالجدول رقم (7) يتضح الاتي:

أن قيمة P. value لاختبار (كلوموجروف – سمنروف) بلغت (0.200) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وكذلك أن قيمة P. value لاختبار (شابيرو – ويليك) ، بلغت (0.626) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ومن ثم فأننا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج :

1- ظهرت نسبة معامل الارتباط المتعدد (*R = 94.2%*)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية جداً بين الناتج المحلي الإجمالي الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية، إيرادات الضرائب ، إيرادات الرسوم الجمركية، الإيرادات الأخرى)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

2- السيطرة المطلقة للإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي الليبي، حيث بلغ معامل الارتباط (85.3%)، ومعامل الانحدار (2.120)، بدلالة إحصائية (0.000)، عند مستوى معنوية (1%). أي الزيادة في الإيرادات النفطية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (2.120)، مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الليبي واعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية كمُحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الاولي، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي.

3- بينت الدراسة وجود الأثر السلبي والمعنوي للرسوم الجمركية ، حيث ظهر معامل الانحدار سالب وبلغ (-102.8) بدلالة إحصائية (Sig=0.037) عند مستوى معنوية (5%)، زيادة الرسوم الجمركية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (-102.8)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة التي تضغط على الاستثمار والنشاط الإنتاجي، مما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين الرسوم الجمركية والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

4- أظهرت الدراسة ضعف وفشل السياسة الضريبية في التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، فبالرغم من ظهور علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الإيرادات الضريبية موجبة بمعامل (35.47)، إلا أنها غير معنوية إحصائياً (Sig=0.112) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ضيق القاعدة الضريبية وضعف كفاءة التحصيل، وبالتالي فشل الإيرادات الضريبية كأداة فعالة لتحفيز الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين إيرادات الضرائب والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

5- أكدت النتائج على وجود مساهمة محدودة ولكن معنوية للإيرادات الأخرى، حيث كان لها أثر موجب ومعنوي بمعامل (3.57) وبدلالة إحصائية (Sig=0.016) عند مستوى معنوية (5%). وبالرغم من صغر حجم الإيرادات الأخرى والمتمثلة في (رسوم الخدمات والغرامات وأرباح المصرف المركزي وغيرها)، إلا أنها قد ساهمت بشكل مباشر في دعم الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين الايرادات الاخرى والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

6- بينت نتائج القوة التفسيرية للنموذج أن معامل التحديد المعدل بلغ (85.5%)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة الأربعة تفسر (85.5%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وإن النسبة المتبقية (14.5%) تعود لعوامل خارجية لم تتم دراستها، مثل سعر الصرف، الاستقرار السياسي، والإنفاق الحكومي ، التضخم ،،، الخ.

7- أظهرت الاختبارات صلاحية النموذج وخلوه من المشاكل القياسية المؤثرة ، حيث ظهرت نتائج اختبار الازدواج الخطي (VIF<2.742)، واختبار الارتباط الذاتي (DW=1.960)، و ان البواقي تتبع للتوزيع الطبيعي (Sig>0.05)، مما يعني أن تقديرات المعاملات غير متحيزة ومستقرة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وصناعة القرار.

8- بينت الدراسة أن المعنوية إحصائية للنموذج ككل ، حيث كانت قيمة اختبار F (27.472) بدلالة (Sig=0.000)، عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني وجود تأثير مجتمعي ذو دلالة للإيرادات العامة على الناتج المحلي.

9- أظهر اختبار بيرسون عند دراسة درجة ارتباط الإيرادات الضريبية لوحدها مع الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة ارتباط طردية موجبة (R = 56.9%) ومعنوية (**Sig (P. value)** <0.05)، إلا أن هذه

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العلاقة فقدت معنويتها في نموذج الانحدار المتعدد (**Sig (P. value)** = 0.112)، وقد يعود ذلك إلى وجود تعدد خطي أو ضعف الأثر الاقتصادي الفعلي للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي الليبي مقارنة بالإيرادات النفطية ، ومن خلال اختبار التعدد الخطي VIF لإيرادات الضرائب والذي لم تتجاوز قيمته (2.742)، مما يذل على عدم وجود تعدد خطي مؤثر، وهذا بدوره يؤكد على أن عدم معنوية الإيرادات الضريبية يعود لضعف اثرها على الناتج المحلي الإجمالي الليبي مقارنة بالإيرادات النفطية.

ثانيا – التوصيات:

بناءً على النتائج التي تحصلت عليها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1- تقليل الاعتماد على النفط:

وذلك بوضع خطط اقتصادية واضحة لتنويع مصادر الدخل الحكومي الليبي وتقليل حساسية الناتج المحلي الإجمالي لتقلبات أسعار النفط، لأن (88.7%) من تغير الناتج يتم تفسيرها من قبل الإيرادات العامة والنفط يمثل الجزء الأكبر من هذه الإيرادات.

2- إصلاح النظام الضريبي:

وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، فالعلاقة بين الضرائب والناتج موجبة لكنها غير معنوية. هذا يتطلب متابعة التحصيل الضريبي وتقليص التهرب منه.

3- مراجعة السياسة الجمركية:

وذلك من خلال خفض الرسوم على المدخلات الإنتاجية والسلع الرأسمالية، لأن ارتفاعها يخفض الناتج المحلي معنوياً والهدف من ذلك حماية الإنتاج المحلي دون رفع تكاليف الإنتاج.

4- تفعيل الإيرادات غير النفطية:

وذلك من خلال دعم وتطوير مصادر الدخل الأخرى مثل خدمات الاتصالات ورسوم الخدمات الحكومية، فهي ذات أثر موجب ومعنوي وإن كان محدوداً.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

1- إسماعيل عبد الرحمن عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار النشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

2- البطريق، يونس، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعية، 1985.

3- الحاج، طارق. المالية العامة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص 80–82.

4- العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000.

5- العيسي، نزار، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية، عمان، الأردن، 2001.

6- المهايني، وآخرون، المالية العامة، عمان، مكتبة المجتمع العربي، 2011.

7- إلهام محمد أحمد البشتي، قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2022)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 20، 2024.

8- آية مفتاح محمد الأربش، قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2020)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن، قسم الاقتصاد، 2024.

9- بشير، الهادي، محددات الناتج القومي الاجمالي في السودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان، 2016.

10- تفاحة التواتي أحمد أبوشاح، خيرية عبد الحميد سحيب، دور الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2015)، مجلة البيان العلمية المحكمة، العدد الخامس عشر، 2023.

11- حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي،عمان، دار المسيرة للنشر ،2001.

12- صلاح انبية، الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2012).

13- عبد الجبار العقون، أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990 – 2022، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد (16)، العدد (4)،جامعة الجلفة، 2024.

14- عز الدين بن شرشار، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010 – 2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2021.

15- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد، دار البداية للنشر والتوزيع ،بيروت ، 2010.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

16- فايز الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1994.
17- قطاف عبد القادر، أثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000 – 2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (11)، العدد (1)، 2018.
8- كنعان، علي، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.
18- محمود الوادي، مبادئ المالية العامة، الأردن، دار المسيرة، 2007.
19- يونس البطريق، اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1985.
20- صندوق النقد الدولي 2018.
21- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructionsو or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).